لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين
في لبنان
علم وخبر 29/أد

بيروت في 2016/4/13

لا نريد أكثر من حقنا

في أربعين الحرب في نيسان الماضي (2015)، سلّحَنا القضاء اللبناني بقرار واضح وصريح ثبّتَ بموجبه الحق بالمعرفة، حقّنا بمعرفة مصائر أحبائنا الذين فُقدوا خلال الحرب.

اليوم، وبعد عام نذكّر ونكرّر، أنّ الترجمة العملية لهذا القرار القضائي هو إقرار بضرورة حل هذه القضية بشكل نهائي يكون بمستوى إنسانيتنا وكرامة مفقودينا.

ان الحل العلمي المقبول منّا والذي يلامس العدالة بحدّها الأدنى له وجهان :

الأول تنفيذي: يقضي بجمع وحفظ العيّنات البيولوجية لأهالي المفقودين. إنه الوسيلة الفضلى والأسهل التي تسمح بالتعرّف على هويات المفقودين في حال عادوا، أو على الرفات عند ظهورها. كما أنه يسهّل التمييز بين العظام التي يتمّ العثور عليها هنا وهناك بين حين وآخر إن كانت عظام حيوانية أو بشرية. وفي ظل عدم القيام بهذا الاجراء، كيف يمكننا التعرف مثلاً على المفقود اندريه إميل شعيب لو عاد، أو على رفاته إن وُجدت بعد أن غادرت أمه ثم أبوه الحياة ..؟ خديجة وهبة، أم محمد الهرباوي، دفناها منذ أسبوعين، وقبلها أم علي جبر، وسبقهما العديد دون أن تؤخذ منهم العينات البيولوجية...!!

الثاني تشريعي: يقضي بإقرار اقتراح قانون الأشخاص المفقودين والمخفيين قسرا. ونشير إلى أن نقاش المشروع المذكور قد امتد على ثلاث جلسات كانت قد دعت اليها اللجنة النيابية لحقوق الانسان، بمشاركة ممثل(ة) عن كل من لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان ولجنة سوليد مع أطراف أخرى معنية، وختم النقاش في جلسة الأسبوع الفائت. وقد أفادنا رئيس اللجنة د. ميشال موسى، ومقررُها أ. غسان مخيبر أن اقتراح القانون سيحال الى لجنة الادارة والعدل، ليأخذ مساره الى الهيئة العامة.

اليوم، في الذكرى الـ41 للحرب، نطالب رئيس المجلس النيابي، الأستاذ نبيه بري، بالايعاز الى هيئة الادارة والعدل لعقد جلسات خاصة استثنائية ومتتالية بشأن اقتراح قانون المفقودين والمخفيين قسراً، ليصار إلى إدراجه بندا أولا على جدول أعمال أول جلسة تشريعية ستعقد باعتبار أن لا ضرورة تسبق إقرار هذا المشروع ضمن جلسات "تشريع الضرورة".

ولأصدقاء القضية، جمعيات وأفراد، نقول، أننا نعولّ على وقفتكم معنا كما دائماً، وتركيز دعمكم على المطالبة والضغط لإقرار حل الحد الأدنى من العدالة المقبول منّا بشقّيه الآنف ذكرهما.

و لكل مسؤول ولكل فرد من أفراد الشعب اللبناني نقول: أن استمرارنا بالتمسك بحقنا بمعرفة مصائر مَن نفتقد هو أولوية لدينا لانساوم بشأنها ولا نتخلى عنها. نحن نتمسك بهذا الحق، لأننا من أكثر المتحمّسين ليس فقط لطي ملف حربٍ اكتوينا بنارها، بل لتحصين المجتمع وتمكين جيل الشباب خصوصاً من عدم الانجرار الى أية مغامرة قد تجد صداها في أرضنا الهشّة، المفخخّة بالانقسامات الحادة السياسية والطائفية والمذهبية والمناطقية .... والمزنرة ببركان ملتهب تهددنا حممه في كل صوب واتجاه..

نحن نسعى ونتمنى أن تكون الـ39 سنة القادمة أفضل لنا وللجميع من الـ41 التي انقضت.

عن اللجنة

وداد حلواني